



Copyright © King Saud University

ع . ش العقد الفريد لبيان الراجع من الخلاف في جوار التقليد،
تأليف الشرنبلالي، حسن بن عمار - ١٠٦٩ هـ، بخط
محمد بن محمد النعماني ١١٩٠ هـ .

٢٠٦ ١٦ ق مختلف المسطرة
نسخة حسنة، خطها معتاد .

٢٢٢ × ١٦ سم

الأعلام ٢ : ٢٢٥، دار الكتب المصرية ١ : ٢٩٠

١ - أصول الفقه

أ - المؤلف

ب - النسخ

ج - تاريخ النسب .

العقد الفريد لبيان التراجيح من الخلاف في جواز التقليد

للسيخ الامام العالم العلامة

ابو الاخلاص حسن

الشرنبلالي الحنفي

توفى الله تعالى

به امين

امر

انظر الفتاوي الجديدة في كتاب
النقض مسئلة التقليد وشرطه
وفي وسط هذه الرسالة الكلام على التلخيص

مكتبة العبد
احمد حسن
هـ ر س
امر

بسم الله محمد احمد الحمدي واولاده

الرياض



مكتبة جامعة الرياض	
الرقم العام	١٦٤
الرقم الخاص	٩١٠٧٤
الدرج الورود	١٥٥

بس **الحمد لله** الذي جعل هذه الامة خيرة اخرجت للناس
 ووضعت عنا الاصر والاعلال وظهرت امة راجية
 والا دناس وجعل العلماء المجتهدين بين الامم اعلاما مهديهم
 قواعد الشرع ووضح بارأيتهم مفضلات الاحكام الكرامات
 الفلاح من اتبع احكامهم الي يوم الواقعة اذا اتفقت
 حجة قاطعة واحتلوا فقه رحمة واسعة تضيء القلوب بانوار
 افكارهم وتنسعد النفوس بانسجام آثارهم فلما شكرنا على
 فضله المزيد وله الحمد على نعمه التي لا تحصى واعلاها كلمة التوحيد
اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له انه بقدر بالكمال وتوحد
 بالاجاد والاكمال **واشهد** ان سيدنا وسدنا وذرنا وملاذنا
 محمدا عبده ورسوله ذخيرتنا اذا انقطعت الاوصال و
 توصلت العلايق وعرفت الاعمال ولم يبق الا المجازاة
 والعصاة او المن بغير الملك المتعال والصلاة
 والسلام على هذا النبي الكريم الرؤوف الرحيم القائل
 بعثت بالحنيفية السمحة السهلة وقال ايضا الدين
 ليسر ولن يشاد الدين احدا غلبه وعليه الكرام
 وصحبه المرتقين اشرف مقام الي يوم القيام **وبعد**
 فنقول العبد الواثق بكمه ربه الوفي ابو الاخلاص
 حسن الشرنبلالي الحنفي قد ورد **سوال**
 في رجل حنفي المذهب يسيل منه دم او نحوه اراد تقليد

الامام

الامام مالك رحمه الله في عدم تقضى الوضوء بذكر الخارج وتقليده
 ايضا في عدم التقضى بالمس الذي لا لذة معه كما قال به الامام
 الاعظم ابو حنيفة مطلقا فهل يجوز له التقليد وما الحكم
 في ذلك **ابسط الجواب** ولكم الثواب من الكثرة الوهاب
فاجبت يجوز التقليد من غير تعقيد بالعدول عما
 للتلفيق مصاحبا للتوقيف بالتحقيق ومسا ذكر عن
 ائمتنا حوازي ذكر بحلة من الصروع كقولنا اهل الاصول
 ان شأله تعالى وجعته بهذه الاوراق امتثالا لامر
 النبي عليه الصلاة والسلام حيث امر بجمع العلم والتقليد
وسميته العقد الغريب لبيان الراجح من الخلاف في
 حوازي التقليد راجيا منه الله سبحانه القبول منه خير
 مسؤل واكرم مامول **فقلت** نعم يصح تقليد الامام
 مالك رحمه الله في عدم تقضى الوضوء بما يسيل منه دم وقيح
 سواء كان من المخرج او غيره وسواء كان التقليد لمعدور
 او سالم من العذر **سوال** كان التقليد بعد التمام
 بحال من مذهب ابي حنيفة وكان قبل العمل به ولكن
 عاي المقلد الايمان بما هو مستون او مستحب عند
 الامام ابي حنيفة وهو مشروط عند الامام ما ذكرنا
 توضا ناويا مرتبا مواليا غسله من لكا جسده فان
قلت كيف هذا مع قول العلامة الشيخ الامام
 كمال الدين من الهمام في تحريره مسيلة لا يرجع



فيما قلده فيه اي عمل به اتفاقا لا يثبت قلته لا يمنع ذلك ما
قلته من صحة التقليد بحمل المنع على خصوص العين
لا خصوص الجنس وهذه المسئلة ذكرها الامدي
وابن الكاحب ابو عمر عثمان في الاصول وتبعه في جمع
الاجوامع وغيره **ونفسه** كما في شرح اصول ابن الكاحب
العامي وهو غير المجتهد اذا عمل بقول مجتهد في حكم
مسئلة فليس له الرجوع الي غير اتفاقا لانه التزم
ذلك القول بالعمل به واما قتل العمل فله الرجوع الي
غيره من المجتهدين انتهى ونظر فيه بما في كلام غير
ابن الكاحب والامدي ومعا فقيهما بما يشعر باثبات
الخلاف بعد العمل فله التقليد بعد العمل بقول
غير من قلده كما في حاشية العلامة ابن ابي
شريف وغيرهما وسند ذكر عن ابن امير حاج شارح
التحوير وتبعه في شرحه السيد بادشاه ما نصه
قال الزركشي ليس كما قال لا يعين الامر بن الكاحب
ففي كلام غيرهما ما يقتضي جريان الخلاف بعد العمل ايضا
انتهى اي قلنا اتباع القائل بجواز التقليد بعد العمل
بقول غير من قلده كما في حاشية العلامة ابن امير شريف و
غيرهما وسند ذكر عن ابن امير حاج شارح التحوير وتبعه
في شرحه السيد بادشاه ما نصه قال وعلى به وايضا القائل
بالنوع

بالمنع ليس على الملاقة لان القول بالمنع من صحة التقليد بعد
العمل محمول على ما اذا بقى من آثار العمل السابق اثر يورث
الي تقليد العمل بشي مركب من مذهبين لقول العلامة
المحقق الشريفي بن حجر في شرح المنهاج يتعين حمل
اي عمل ما قاله ابن الكاحب والامدي عليهما اذا بقى من آثار
العمل الاول ما يلزم عليه مع الثاني تركب حقيقة لا يقول
بما كل من الامامين كتقليد الامام الشافعي في مسح
بعض الرأس والامام مالك في طهارة الكلب في صلاة واحدة
وكما لو اقيت بيمينته روجته في نحو تقليد فتكح اخرها
ثم اقيت بانه لا يمينته فاراد ان يرجع للاوليه ويعرض
عن الثانية من غير اباتتها وكان اخذ بشفعة بالجوار
تقليد الامام ابي حنيفة رحمه الله ثم استحققت عليه
فاداد تقليد الامام الشافعي في تركها فيمستغنى بها
لان كلامه الاماميين لا يقول به حبيبه فاعلم ذلك فانه
مهم ولا تقتربا ههنا موانع يعني من كلام ابن
الكاحب ومن واقعة انتهى وقد اتبع ذلك العلامة ابن
قاسم في حاشية كنه انتقد التصوير فقال قوله
كان اقيت الجاهل في شرح الرمي كان اقيت شخص
بيمينته روجته بطلاقة مكرها ثم نكح بعد انقضائها
عدتها اخرها مقلدا ليا حنيفة بطلاق المكره ثم ه
اقتله ساء في عدم الاحت فيمستغنى عليه ان يطا الاولي

مقدم المشافعي وان بطل الثانية مقلد الاين حنيفة لان
كلامه الامامين لا يقول به حينئذ كما اوضح ذلك الرملي
رحمه الله تعالى في قنار ويدر ادا على من زعم خلافة معتزاً
بظاهر ما مر انتم بعين من كلام ابن الحاجب وموافق
انتم قوله ثم اقرنا في اخره في هذا المثال نظري
قوله ثم استحققت عليه كان باع ما اخذه بشفعة الجوار ثم
استحققت قوله لان كلام الامامين في اخره فيه نظري
الاولي اذ قصية قول الثاني في ان الزوجة الاولى باقية
في عصمتها وان الثانية لم تدخل في عصمتها فالرجوع
للاولي والاعراض عن الثانية من غير اباتة موافق
لقوله فليتنا مل انتم عبارة العلامة ابن قاسم في حاشيته
وكذلك عليه على عمل كلام ابن الحاجب وموافق العلامة
ختم المحققين الشيخ شمس الدين محمد الرملي رحمه
الله في شرحه كما قال العلامة ابن حجر ولا ينفى في ذلك
اي جواز التقليد بعد العمل قول ابن الحاجب كلامي
من عمل في مسئلة يقول امام لا يجوز له العمل بها
يقول غيره اتفاقاً لتعين حمله على ما اذا بقي من آثار
العمل الاول ما يلزم عليه مع الثاني تركيب حقيقة
لا يقول بها كل من الامامين كتقليد المشافعي رضي الله
عنه في مسح بعض الراس والامام ما ذكر في طهارة الكلب
في صلاة واحدة وقد ذكر السبكي في الصلاة من قنار ويدر
خوذك

خوذك مع زيادة البياح وتبع جمع عليه حيث قالوا لما
يمنع تقليد الغير في تلك الحادثة بعينها لا مثلاً خلا والله
الحاجب انتم تستدركون عن ابن الهمام ما يفيد هذا التيقن ثم
قال الرملي كما لو اقر شخص بيمينته ووجهه في نحو تقليد
فناك اختل ثم اقر بعدم البيضوتة فادرجوعه لاولي
واعراضه عن الثانية من غير اباتة ثم هو متمنع لان
كلام الامامين لا يقول به حينئذ كما اوضح ذلك الوالد
رحمه الله تعالى في قنار ويدر ادا على من زعم خلافة معتزاً بظاهر
ما مر انتم بعين ما مر من كلام ابن الحاجب وتابعيه وساد ذكر
ان ثناء الله تعالى عن شرح التحرير لعميد ابن الهوام ما يوافق
قول العلامة ابن حجر والمحقق الرملي وانما قدمت
كلامهما لما فيه من زيادة الايضاح لبيان ان المراد ما
لمنع المنع في خصوص العيب او بقا اثر من الفعل السابق
يعود اليه ما لا يقول به كل من الامامين وهو المنع عنه
بالتلقيب ولما فيه من رد ما يتقوله من طاهر عبارة
ابن الحاجب ومن رد ما صرح به في شرح جمع الجوامع الشيخ
خاله الارمني رحمه الله مستنداً لذلك الاين حيث
قال واذا عمل العاين يقول مجتهد في حادثة فليس له
الرجوع عنه اليه فتوي غيره في مثل تلك الواقعة
اجماعاً كما نقله ابن الحاجب وغيره انتم عبارة
الشيخ محمد رحمه الله وانتم ترمي ان ليس في كلامه

جمع الجوامع ولا كلام ابن الحاجب النضرى بالمنع عند مثل ما قلده
فيه بل احتمال له ولنا أن يمنع ذلك الاحتمال ونقول ليس في
كلام ابن الحاجب وجمع الجوامع الا المنع عن الرجوع عنه
عيب ما قلده فيه وعمله لأن عبارة ابن الحاجب التقليد
هو العمل بقول الغير من غير حجة ثم قال ولا يرجع عنه
بعد تقليده اتفاقا وفي حكم اخر المختار جوازنا
القطع بوقوعه ولم ينكر انتهى لأن قوله وفي حكم
آخر يراى به حادثة اخرى عام فمن ان تماثل ما فعله أو تكافئه
وان اريد به ما تجالده فقط فلنا المنع وكذا الكلام على
عبارة جمع الجوامع وسند كرم ما يحقق هذا ان شاء الله
تعالى فهو قد اقدم علمه به جواز التقليد بعد
العمل في حيس ما عمل بخلافه ثم رأت موافقة هذا في موافق
للسيد الامام الشافعي على السهمى وكتب الشافعي سماه
العقد الفريد في احكام التقليد المختار ان كل مسألة
الفضل عمله بها فلا مانع من اتباع غير مذهبه الاول
وبه يعلم ما في حكاية الطلاق الاتفاق على المنع والعمل
المراد اتفاق الاصوليين ثم ان كان المراد من منع الرجوع
حيث عمل في الواقعة عيب تلك الواقعة المنقضية
لما يحدث بعد ما من حيسا هو كما هو كفى مسلم
شفعة بالجموع عملا بعقيدته ثم عن له تقليد الشافعي
حتى يترجى الحقار من سلمه له فليسلم له ذلك كما انه
لا يجادل

لا يجادل بعد تقليده للشافعي باعادة ما مضى من عباداته
التي يقول الشافعي بطلانها لمضيهما علي الصخرة في
اعتقاده فيما مضى فلو شري هذا الحنفى بعد ذلك عقارا
اخر وقلد الشافعي في عدم القول بشفعة الجوار ولا ينفه
ما سبق من ان تقليده في ذلك فله ان يمنع من تنبيل العقار
الثاني فان قال الاموي وانه الحاجب ومن تبعهما بالمنع
في مثل هذا وعمموا ذلك في جميع صور ما وقع العمل
به اولا فهو غير مسلم ودعوى الاتفاق عليه ممنوعة
ففي الخادم ان الامام الطوسي رحمه الله اقيمت
صلاة الجمعة وهم القاضي ابو الطيب الطبري بالتكبير
فاذا طاب قد ذرق عليه فقال انا حنبلي ثم اصرم
ودخل في الصلاة انتهى قلنت ومعلوم انه لما كان
شافعيما يتجنب الصلاة بذرق الطابير فلم يمنع علمه
اي السابق بمذهبه في ذلك من تقليد المخالف عند الحاجب
اليه وفي الخادم ايضا ان القاضي ابا عاصم العامري الحنفي
كان يفتي على باب مسجد القفال والموزن المغرب
فترك ودخل المسجد فلما راه الغفال امر الموزن ان
يشي الاقامة وقدم القاضي فتقدم وجهه بالبسملة
مع القراءة واتي بشعار الشافعية في صلاجه انتهى
ومعلوم ان القاضي ابا عاصم لما قيل قبله بشعار مذهبه
فلم يمنع سبق عمله بمذهبه في ذلك ايضا ثم قال السيد

حكى

يوزن

السهموي ثم رايته في قناري النقي السبكي انه سبيل عن
 ذلك في ضمن مساهل الريان قال السبكي ودعوى الاتفاق فيها
 نظر وفي كلام غيرهما ما يشهد بان ثبات الخلاف بعد
 العمل ايضا وكيف يمتنع اذا اعتقد صحة وكذا وجه
 ما قاله انه بالتزامه من جهة امام مكلف بهما لم يظهر
 له غيره والعامي لا يظهر له الغير بخلاف المجتهد حيث
 ينتقل من اماره الي اماره هذا وجه ما قاله الامري
 وابن الكاظم ولا يامد به لكنني اري تتركبه علي
 خصوص العيب فلا يخل عين ما فعله وله فضل حقه
 بخلافه انني عبارة السيد لمخصا واعلم ايضا
 انه يجوز العمل بحالة مساهل كل من علمه من ذهب
 امام مستقل لما علمته ولقول العلامة ابن الكاظم
 وهل يتولد غيره اي غير من قلده او لا في شيء في غير
 اي غير ذلك الشيء كان يعمل او لا في مسألة يقول
 ابن حنيفة واما بنا في اخري يقول مجتهد اخر
 المختار كما ذكره الامري وابن الكاظم بنع للقطع
 بالاستقراء التام بانهم اي المستفتين في كل عصر
 من رفد الصيانة وهم صرا كما نوا يستفتون مرة
 واحدة او مرة غيره غير كثر من مقتضا واحد او شاع
 ويكرر ولم ينكروا كذا في شرح ابن امير حاج قلت
 وفي هذا بيان منه ان المراد من المنع منع التقليد
 في جنس

في جنس ما عمل به فبنا فقط ما مضى الا ان سجل ما في هذا علي
 غير المختار ولا يمنع منه دعوى الاجماع لما تقدم من عدم
 تنبيهه وحمل المنع علي ثبوتها اثر يوجب الي الجمع بين ما لا
 يقول به كل من الاماميين المقلدين فليست به له اذا السؤال
 وعدم التزام منه شيئا من العمل بانها بخلافها عمل او لا
 وقد افاد العلامة ان الامام حواز تتبع رخص المذهب
 كما سنذكره وهذا كما قال المحقق العلامة شمس
 الدين الرملي نقل القرافي الاجماع علي تحيير المقلدين
 قولن امامه علي جهة البديل لا الجمع اذ لم يظهر له
 ترجيح احدهما ولعله اراد اجماع ائمة مذهبهم ولا
 فمقتضى مذهبنا يعني معا شر الشافعية كما قاله
 السبكي منع ذلك في التقصا والاقتداون العمل لنفسه
 اثر قلت ومنه في الحنفية المنع عن المرجوع
 حتى لنفسه ككون المرجوع منا رفسوخا انما لنفسه بالوجه الضعيف
 ووجه جمع بين قول لما ورد يجوز عندنا وانقصر له وقال العلامة القليوبي
 القرافي كما يجوز لمن اداه اجتهاده الي ضاوري جنتين يجوز العمل بالقول الضعيف
 اذ يصل الي ايها شيا اجماعا وقول الامام اري جنتين يجوز العمل بالقول الضعيف
 امام الحرمين يمتنع ان كانا في حكمين منتضا دين حاشية علي القمذ ذكره في
 كالمجان وخبرهم بخلاف نحو خصال الكفاية وفي مسألة الدور في باب الطلاق
 اجري السبكي ذلك ونصوه في العمل بخلاف
 المذاهب الاربعية ابي ما علمت تنبيه لمن يجوز
 تقليده وجميع شروطه عند عمله علي ذلك

قال العلامة الشافعية في شرح
 ما رواه اشهر من انه يجوز العمل
 لنفسه بالوجه الضعيف
 كما قاله كالمقابل الاصح غير صحيح
 وقال العلامة القليوبي
 جنتين يجوز العمل بالقول الضعيف
 امام الحرمين يمتنع ان كانا في حكمين منتضا دين حاشية علي القمذ ذكره في
 كالمجان وخبرهم بخلاف نحو خصال الكفاية وفي مسألة الدور في باب الطلاق

قول ابن الصلاح لا يجوز تقليد غير الامة الاربعة
اي في قضاء او اقتنا ومحل ذكر وغيره من سائر صور
التقليد ما لم يتتبع الرخص بحيث تتحل رتبة التكليف
من عنقه والا اثم به بل قيل يفسق وهو وجيب
فيلزمه محل ضعفه ان يتبعها من المذاهب المذمومة والا
فسق قطعاً التتبع وقال العلامة ابن قاسم في حاشية
قوله دون العمل لنفسه اي مما يحفظه قوله اي
مما علمت اليأسه قد يشكك مع فرض علم النفسانية
وجميع الشروط الفرق بين المذاهب الاربعة وغيره
في تقييد غير ما يجير القضاء والاقتنا كما هو قضية
هذا الكلام قوله بل قيل فسق اليأسه لا وجه
خلافه انما عبارة المرحوم ابن قاسم وسند كذا ان
سأله تعالى وجه ذكره وتقييده برخصه مخالف الكتاب
او السنة المشهورة عن القرأني ثم عدنا الي ما وعدنا
به من كلام العلامة اننا امير حاج شارج تحريراً استاذ
المحقق الكمال ابن الهمام وقد اختصره الشارح الثاني
وهو السيد بادشاه فقال مسيلة لا يرجع المقلد فيما
قلده من الاحكام احداً من المجتهدين اي عمل به
تفسير لقلده والضهير المجرد وراجع الي الموضوع
اتفاقاً تغل الأموي وابن الحارث الا جام علم عدم
جعل رجوع المقلد فيما قلده فيه وقال الزركشي
ليس كما قاله ففي كلام غيرهما ما يختص به جريان
الخلاف

الخلاف بعد العمل ايضا وهل يقلد غيره ما يغير من قلد ما لا
في حكم غيره اي غير الحكم الذي عمل به اولا المختار في الجواب
نعم يقلد غيره في غيره بقدر الكلام المختار وجواز التقليد
غير في غيره للقطع بالاستقراء بانهم اي المستفتين
في كل عصر من رتبة الصحابة الي الان كانوا يستفتون
مرة واحدة من المجتهدين ومرة غيرهم اي غير المجتهد
الاول حال كونهم غير ملتزمين بمقتضا واحد او شاع
ذلك من غير تكبير وهذا اذا لم يلتزموا به بما معينا
قلوا التزموا به بما معينا كما بين حقيقته والشافعي
فهل يلزم الاستمرار عليه فلا يقلد غيره في مسئلة
من المسائل ام لا فقليل يلزم كما يلزمه الاستمرار
في حكم حاله معينة قلده فيه ولا نراعتقد ان مذهبه
حق فيجب عليه العمل بموجب اعتقاده وقيل لا يلزم
وهو الاصح لان التزامه غير ملزم اذا لا واجب الا ما
اوجب الله ورسوله ولم يوجب عليه احد ان يتخذ
مذهبه رجلاً من الامة فيقلده في كل ما يات ويذكر وقول
تخبره والتدائم ليس بتدريج حتى يحكي الوفا به قلت
ولو تدره لا يلزمه كما لا يلزمه البحث عن العلم وأسد
المذاهب علي المعتمد قاله السيد السهمودي وقال
ابن حزم انه لا يحل لحاكم ولا مفت تقليد رجل قلا
حكم ولا يفتي الا بقوله وقول ابن حزم لم يوجب

وهو كما حكى عنه من دعواه الاجماع عليا فان تتبع الرخص
فاسق وهو مردود بما اثنى به الشيخ المتفق علي علمه
وصلاحة العلامة عز الدين بن عبد السلام في تناوبه
لا ينبغي علي القاضي اذا قلدا ما في مسئلة ان يقلده
في مسائل مساييل الخلاف لان الناس من لدن الصحابة
الي ان ظهرت المذاهب يشالون فيما يشيخ لهم العلما
المختلفين من غير تمييز وسوا تتبع الرخص في ذلك او
الغزاييم لان من جعل المصيب واحدا وهو الصحيح
لم يعينه ومن جعل كل مجتهد مصيبا فلا انكار علي من
قلد في الصواب وقال ايضا واما ما حكاه بعض
عن النبي حزم من حكمائه الاجماع علي منع تتبع الرخص
من المذاهب فلهل محمول علي من تتبعها من غير
تقليد لمن قال بها او علي الرخص المركبة في الفعل
الواحد كذا في العقد الغريبي في احكام التقليد للسيد
علي السهري في الشافعي بل قيل لا يبيح للعامة مذهبه
لان المذهب لا يكون الا لمن له فروع نظرو بصيرة با
لمذهب او لمن قد ائتمنا بالغري فروع مذهبه وعرف
قناوب امانه واقوال الروا ما من لم يتاهل لذلك بل قال
انا احتج او شافعي لم يصير من اهل ذلك المذهب مجرد
هذا كما لو قال انا فقيه او مخوي لم يصير فقيها او مخويا
وقال الامام صلاح الدين العلائي والذي صرح به
الفقهاء

الفقهاء في مشهور كتبهم جواز الانتقال في احاد المسائل
والعمل فيها بخلاف مذهبه اذ لم يكن علي وجه التتبع
للمرخص انما قلنا والمراد بخلاف مذهبه المسائل التي
عمل بها لا التي اعتقدها بدون عمل لقول الكمال في
حقيقة الانتقال اي عن المذهب لما يتحقق في حكم
مسئلة خاصة قلده فيه وعمله والا فقول قلده انا حقيقة
رخصة الله فيما اتي به من المسائل مثلا والنقطة العلوية
علي الاجمال وهو لا يصرف صور ولا يبيح حقيقة التقليد
بل هذا حقيقة تقليد التقليد او وعد به كانه التزم
ان يعمل بقول ابي حنيفة فيما يقع له من المسائل التي
تتقيد في الوقايح فان ارادوا في المشايخ القائلين
من الحنفية بان المستقل من مذهب ابي حنيفة اشر
يستوجب التقدير ان ارادوا هذا الالتزام فلا
دليل علي وجوب اتباع المجتهد المعين بالالتزام
نفسه ذلك قول او ثمة شرعا قلنا وكذا لا يلزم با
لعمل علي الصحيح كما تقدم انتهى بل الدليل ان مقتضى العمل بقول
المجتهد فيما اذا احتاج اليه بقوله تعالى فاسئلو اهل
الذكر ان كنتم لا تعلمون والسؤال انما يتحقق عند
طلب حكم الكادثة المعينة حينئذ اذا ثبت عنده قول
المجتهد وجب عليه به التمسك كما قلنا السيد علي السمرقاني
رحمه الله لم قال السمرقاني واذا احتجناه مغتياين
واختلفا يجير علي الاظهر انتهى وقيل ملتزم لمن

كند لم يلتزم عنه انه ان عمل بحكم تقليد المجتهد لا يرجع
 عنه اي عنه ذلك الحكم وفي غيره اي غير ذلك الحكم كما
 تقليد غيره من المجتهدين وهذا القول من الحقيقة
 بتفصيل لقوله وقيل لا قال المص يجب ان التهام وهو
 بوجه هذا القول الغالب عليه الظن كناية عن كمال قوة
 بحيث جعل الظن متعلقا بنفسه فلا يتعلق بما يخالفه
 ثم بين وجه غلبته بقوله لعدم ما يوجب اية لزوم
 اتباع من التزم تقليده شرعا اي ايمانا بشريعيا
 اذ لا يجب على المقلد الا اتباع اهل العلم لقوله تعالى
 واسبلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون وليس التزامه
 من المؤمنين شرعا ويتخرج اي يستنبط منه اي من
 جواز اتباع غيره قوله الاول وعدم التصديق عليه
 جواز اتباعه رخص المذاهب اي اخذه من المذاهب ما هو
 الا هو من عليه فيما يقع هذا المسائل ولا يمنع منه مانع
 شرعي اذ لا سلطان ان يسلك المسلم الا حقا على اذ كان
 له اي فلا ضمان اليك ذلك المسلك الا حقا بتفصيل ثم بين
 السبيل بقوله بان لم يكن عملا با حرام بقوله احر
 مخالفا لذلك لا حقا فيه اليك ذلك المسلك المختلف فيه الذي
 عبارة التمسك بأثره وقال ابن ابي حاتم عتب ظم
 المات ابن الجهم في هذا المجل ما نصه وقال ابن ابي
 يعني شيخه ابن الجهم في شرح الهداية عقب ما قدماه
 من بيان حقيقة الانتقال والغالب ان مثل هذه

اتباع

فق

يعني

يعني التشديدات التي ذكرها فقالوا المنتقل من مذهب الى
 مذهب باجتها دو برهان اثم يستوجب التعذر في نقل الجهد
 وبرهان آخر ولا بد ان يراد بهذا الاجتهاد معنى التحري
 وتحكيم القلب لان العام ليس له اجتهاد فكل من تشدد يدان
 الزمان منهم اي المشايخ فكيف الناس عن تتبع الرخص
 والا احدا العام في كل مسألة يقول مجتهد يكون قوله
 احق عليه وانا لا ادرى ما يمنع هذا من العقل والسمع
 وكون الانسان يتبع ما هو اخف على نفسه من قول
 مجتهد موعظ له الاجتهاد وما علمت من الشرع ذمة
 عليه انتهى عبارة ابن ابي حاتم قلت لك تفيد
 الكمال في تحريمه سلوك الا حقا بعدم العلم بما خالفه
 قبله يمنع التقليد في مثل الحكم على غير المذهب الذي
 قلده او لا فيجوز عليه ما جنى اليك المحقق بالتقص
 لانه يرجع اليه جواز التقليد في شيء لم يكن عملا
 مخالفا وفيه منع وتشديد ومخالفة لما هو منصوص
 عليه في المذهب بخلافه كما سنده عن المحقق ان
 التهام نفسه نضا كما هو مقتضى الملاحة هذا فيما قوله
 عنه تلميذه فلا يتجده المنع الا في خصوص عميق ما قوله
 لانه لا يمكن ان يباله بامضائه كما لو خفي به ولا يتجده
 المنع في خصوص الحسن وهو الذي يطمئنه
 من قوله وكان صلى الله عليه وسلم يجب



ما خفف عليهم اذ لا نيا سببه التفتيد بعد العمل بما قلده
فيه لانه ليس فيه حفيد تخفيف لان التخفيف في
العمل ما ينال في العمل السابق من حنسه مقلد الامام
اخر حضوره مع العذر وليس فيه تعلق بما مضى
كما ينبغي ان يتبين قال الشارح وكان عليه السلام عليه وسلم
يجب تخفيف عليهم في صحيح البخاري عن عائشة رضي
الله عنها بلطف عنهم وفي رواية بلطف ما يخفف عنهم
اي ائمة وذكر واحدة احاد صحيحة دالة على هذا
المعنى قلده وذلك لقوله تعالى يريد الله بكم اليسر
ولا يريد بكم العسر وروي الشيخان وغيرهما
حديث انما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين ولا احد
لنفسه صحيح غير دينكم اليسر وروى الشيخ احمد
المقديسي في كتاب الحجته مرفوعا اخلافا ائمة رحمة
وتقلد ابن الاثير في مقدمة جامعة من قول
مالك رجا لم يدخل البيهقي عن القاسم ابي محمد انه
قال اخلافا ائمة محمد صلى الله عليه وسلم رحمة
وسيرج ما قاله بعضهم على حمله على الاختلاف
في الاحكام بما في مسند الفردوس عن ابن عباس مرفوعا
اختلاف اصحابي لكم رحمة لان في الدخول للبيهقي
عن عمر بن عبد العزيز قال ما بيننا وبينهم انا واصحاب محمد
صلى الله عليه وسلم لم يتلفوا الا نهم لو لم يتلفوا
لم تكن

لم تكن رخصة واخرج البيهقي في حديث ابن عباس رضي
الله عنهما قال فيه ان اصحابي بمنزلة النجوم قايما اقدم
به العقديتم واختلاف اصحابي لكم رحمة قلست
واختلاف اصحابي هو مشتقا اختلاف الائمة ولما اراد
هدون الرشيد حمل الدار على موطن الامام مالك لم يحمل
عثمان الثالث على القرآن قال مالك ليس لي في سبيل
لان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اقترعوا بعد
في الامصار فخذ ثوبا فعند اهل كل مصدر علم وقد قلنا
صالحا ما عليه وسلم اختلاف ائمة رحمة وهذا
كالصريح في ان المراد الاختلاف في الاحكام قاله
السيد علي السمعوني رحمه الله وقال الكمال في فتح
القدير من باب الاعتكاف ان الله يحب الاناة
والرفق في كل شيء حتى طلبه في المشي اتي الصلاة
وان كان ذلك يغفون بعضه معه بالجماعة وكره
الاسراع ونهى عنه وان كان محصلا لها كلها
بالجماعة تخصيصا لغضيلة الخشوع اذ هو يذهب
بالسعة انني قلست وهو عن حديث
وفي الجامع الصغير للسيوطي عن عمر مرفوعا
احضل ائمة الدين يعملون بار حضا نمتي
ثم قال السيد باهشاه شارح المختار وما نقل
عن ابن عبد البر انه لا يجوز للعامة تتبع الرخص

اجماع فلا نسلم صحة النقل عنه ولو سلم فلا نسلم صحة
دعوى الاجماع كيف وفي تفصيل المتتابع للمحصل
روايتان عن احمد وجه القاضى ابو يعلى الرواية للفسق
على غير متناول ولا مقلد وقيد اي حوازل تقليد غير
مقلد متاخر وهو العلامة القرافي بان لا يترتب
عليه اي تقليد الغير ما ينبغي ان يتقاع الفعل على
وجه تحكم ببطلان المجتهد ان معانها لقطة الاولى
فيما قلده فيه غيره والثاني في شئ مما يتوقف عليه
صحة ذلك العمل عنده فالموصول عبارة عن اتقاع
الفعل على الوجه المذكور والضهير المفعول
للموصول ثم اشار الى تصوير هذا التلغيف
بقوله من قلده الشافعي في عدم فرضية ذلك
للاعضاء المفسولة في الوضوء والفعل وقيل
ما كان في عدم نقص اللبس بلا شهوة للوضوء على
ان كان الوضوء بحد صحت صلواته عند ما كان ولا اي
وان لم يكن كذلك بطلت عندهما اي ما كان الشافعي
ولا يجي ان كان مقتضى السياق اذ يذكر بطلت
عندهما من غير ذكر الشرط والخبر لانه قد علم
من التقليدي ان المقلد المذكور ترك ذلك ولمس
بلا شهوة

بلا شهوة ولم يعد الوضوء لكنه اراد ان يشير الى ان مقلد ان
في عدم فرضية ذلك لو وقع منه ذلك مع عدم اعتقاد فرضية
تصح صلواته عند ما كان قلده على هذا كما ينبغي ان يذكر
شرطية اخرى في تقليد ما كان قلده الكافي بذلك لانه يعلم بالمقاييس
واعترض عليه بان بطلان الصورة المذكورة غير مسلم فان ما كان
مثلا لم يقل ان من قلده الشافعي في عدم الصداق ان تكا ح باطل
ولم يقل الشافعي ان من قلده ما كان في عدم اليهود ان تكا ح
باطل انتهى وادرد عليه ان عدم قولها بالبطلان في حق من قلده
احدهما وادعى مذهبه في جميع ما يتوقف على صحة العمل وما نحن
فيه من قلدها وخالف كلاهما في شئ وعدم القول بالبطلان في
ذلك لا يستلزم عدم القول به في هذا او قد يجاب عنه بان الفارق
بينها ليس الا ان كل واحد من المجتهدين لا يجد في صورة التلغيف
جميع ما شرط في صحته بل يجد بعضها دون بعض وهذا الفارق
لا يسلم ان يكون موجبا للحكم بالبطلان وكيف يسلم والمخالفة في
بعض الشروط اهون من المخالفة في الجميع فلزم الحكم بالصحة
في الاهون بالطريق الاولى ومن يدعي وجود فارق اخر او وجود
دليل اخر على بطلان صورة التلغيف على خلاف الصورة الاولى
فعليه بالبرهان فان قلده لا نسلم كون المخالفة في البعض اهون
من المخالفة في الكل لان المخالف في الكل تتبع مجتهدا واحدا في جميع
ما يتوقف عليه صحة العمل وما كان قلده يتبع واحد اقله هذا
انما يتم ذلك اذا كان مقلد دليل من نص او اجماع او قياس قوي
يدل على ان العمل اذا كان له شروط يجب على المقلد اتباع مجتهد
واحد في جميع ما يتوقف عليه ذلك فانه ان كنت من المصادر
والله اعلم انتم كلام السيد باذ شاة رحمه الله تعالى واقول
لا يخفى ان السيد رحمه الله تعالى يدعي صحة التلغيف وغيره ينبغي

مطلب

قد

قد

والثاني لا يحتاج له دليل لانه يهدم دليل المدعى حتى يقيم البرهان
 الحائز ولا بد من وجوده فالطوبى انما دليل الجواز التلغيف
 ولم يجزه في كلام السيد ووجهنا في كلام ابن الغمام انه يخرج
 من جواز اتباع المقلد غير من قلده أولا ومن عدم التصديق
 عليه جواز اتباعه رخص المذاهب من غير ما نفع شرعي انتهى
 فنقول ان تلك الرخص جزئية المايل لا اجزاوها كسيلة
 المزارعة والمساواة قال الامام الاعظم بعدم جوازها وقال
 صاحبها بالجواز وقرع الامام الاعظم صور الصحة بشرطها
 على قول صاحبني وبين الصور التي لا تصح لغرض شرطها وذلك
 لعلمه احتياج الناس الى الاخذ بقولها فلوجاز التلغيف ما
 اشترط للصحة شروطها وما حكم بطلان الصور التي نفذت
 فيها الشروط ولذا نعتي ايمنا على ان من شروط صحة الاقتدا
 بالمالفة ان لا يشاهد منه ما يمنع صحة الاقتدا به عندنا كما لو
 سال منه دم بعد الوضوء او كان عليه مني كثير ولم يتوضأ بعد
 ذلك ولم يغسل المني ولو جاز التلغيف ما اشترطوا ذلك فاذن
 الرخص تتبع من المذاهب كصحة البيع بالتعاطي والنكاح بلاولي
 والنكاح بشهادة امرأتين ورجل فساق وصحة الصلاة مع لمس
 المرأة والذكر مع وجود ما يعتنى عليه ذلك وكتعليد الامام
 الا فاعرض الله تعالى عنه في ان الكنايات رواجع وفي صحة
 التوضي بما فيه نجس وقد بلغ قلتي ولم يظهر فيه اثره وصحة
 الصلاة بعد خروج دم وفي ثوب به كثير مني وكتعليد
 الامام ما ذكره الله تعالى في ان الماء وان قل لا يجس الا بالغير
 وفي طهارة الارواح ولها الكلاب وباقى المايل بالجهل
 فاذا لم يكن نكاح الحنفى صحيحا على ما يراه الامام الا فاعرض الله
 بجواز راجعه لمن ابان بكناية لفقد النكاح من اصله على اصله

القصر

ولذا

ولذا اقال اية الحنفية ان هذا الزوج لو طلق ثلاثا ان يستحكم
 الثاني في ابطاله ذلك النكاح والفا الطلاق في الحاصل فيه
 وانما احتيج للحكم لان القلدة في شيء لا يملك ابطاله بعينه لان
 امضا الاجتهاد لا ينقص باجتهاد بخلاف حكم الحائز
 فان المقتضى عليه بخلاف ما كان يراه له الاخذ بالحكم فتر رايه
 كما سنده فالحجريات مشروطة بشروطها عند القائل بها تتغير
 بانتقالها وتوجد بوجودها فلا نجد شيئا حالة التلغيف ولذا اقال
 العلامة المحقق الشيخ قاسم في ديباجة تصحيح القدور ما نصه
 لا يصح التقليد في شيء مركب باجتهاد من مختلفين بالاجماع كما
 اذا نوضا وسبح بعض الرايس ثم صلب بنجاسة الكلب قال في
 كتاب توقيف الحكم على عوام من الاحكام بطاقت بالاجماع وقال
 فيه والحكم الملقف باطل باجماع المسلمين فلواتت الخط ما لكي
 فالحكم الثاني لم ينفذ وذكر مثلاً آخر وقال وكثير من جهلة القضاة
 يفعلون احكام الملقف انتهى ما قاله العلامة قاسم تلميذ فائمة المحققين
 ابن الغمام رحمهم الله وحيث علمت الاجماع على انه لا يجوز التلغيف
 لافي التقليد والعمول ولا الحكيم فلا تلتفت الى ما فهمه ائمة الراي
 الطرطوسي من نسبة التلغيف لحاكم صدر منه الحكم بصحة وقف
 مستل على حصة صدر من محجور فحكم بصحته وهو قاضي القضاة
 حاتم الدين الرازي في سنة احدى وثمانين وستمائة ونفقة جنك
 حيث قال الطرطوسي ان احكام المذكور في التحقيق حكم مركب من مذهبين
 مذهب ابي حنيفة لانه لا يبرى الجربا لغيره ومذهب ابي يوسف فان
 الوقف صحيح عنده والحكم بنفاذ تصرف المحجور غير صحيح وعنده ابي حنيفة
 عليه السلام قال هذا مطلق لكن رايت في منية المفتي من مذهب الراقعة
 المركبة من مذهبين وقد نص فيها على اجواز وصورة ما ذكره قال
 لوقضى القاضي بده الفاق على غيب او بشهادة رجل وامرأتين

١٢

في التلغيف
 على انه يحتاج للحكم

تختلفان بالاجماع
 في شيء مركب باجتهاد من
 مختلفين بالاجماع

صاحب مصر

تختلفان في الواقعة
 المركبة من مذهبين

في النكاح على غايب فانه ينفذ وان كان من يجوز القضاء على الغايب
 يقول ليس للفاسق شهادة ولا للناسي في باب النكاح شهادة هذه
 عبارة النية فقد جعل الحكم وان كان مركبا من مذهبين جائزا فلذا
 تقول في هذه المسئلة لانه حكم بصحة الوقف وان كان محجورا عليه
 للسفاه ومن قال ان تصرف المحجور نافذ لا يقول بصحة الوقف ومن
 يقول ان الوقف صحيح يقول ان تصرفه بعد المحجور نافذ فصارت
 هذه المسئلة كسئلة النية فان دفع الاشكال انتهى عبارة الطوطي
 ووجه رد ما فهمه ان الحكم لم ينص على انه لفك حكمه وليس في النية
 ذلك ولم يتحقق التلغيف طريقا للحكم ليحل عليه فان معنى قول
 النية وان كان من يجوز القضاء على الغايب الخ اي من غير خلاف فيه
 عنده وعندنا فيه اختلاف او تقول يجوز بمعنى خلافه لا يلزم من النفا
 الخلاف احكم على الغايب نافذ عند شمس الائمة وغيره كما ذكره العماد
 وشهادة الفاسق يصح الحكم بها وان لم يحل والقاضي الرازي لا يقدم
 على حكم الا وله فيه نوع اجتهاد اذ لا يخلو ذلك العصر عن مثله فنقول بانه
 علمية اما بمذهب الغير ان لم يتبع شمس الائمة وهو نافذ من المعتمد وان
 وان كان الفتوى الآن على عدم محله الا ان على غير الصلاح او الاحتياج
 الى هذا فان الامام لا ينبغي صحة الوقف وجوازه بل لزومه الا باحدى
 ثلاث معلومة في محله فقد حكم الرازي بمذهبه فلا تلغيف بل لا يجوز
 نسبة التلغيف للحاكم المذكور لانه خرق للاجماع وحاشا ان يوجد
 من مثله القاضي ذلك وله منه سند وحة والله اعلم وان اورد
 المساع فيها بقول ابي يوسف قد يكون روايته عن الامام بجوازه وانما ينبغي
 كونه رواية عنه فقد حكم بمذهب ابي يوسف في المساع ولم يمتنع الجرح
 لعدم توفر شروط المانعة فلا تلغيف وبالله التوفيق ولترجع
 الى الكلام مع السيد ذكاة رحمه الله فنقول انه مع التلغيف لا يجد
 شيئا لحكم عليه بالصحة او الفساد والاعمال ائمة التولية في بعض

قف
 علم انه جعل في النية
 الحكم وان كان مركبا من مذهبين
 جائزا

من الحكم

من الحكم يستلزم وجود موصوف ليقال بوصفه بالائتمانية ولا وجود
 لشيء حالة التلغيف فانتمى ادعاء الاثنية فلا يحتاج لاقامة
 دليل من نص ولا اجماع ولا قياس على انا وجدناه في كلام المجتهد
 مع الاجماع على منع التلغيف كما قدمناه قلزم حصول شرط من
 قلده كما قال به العلامة القرافي رحمه الله والله اعلم ثم قال السيد
 ورجح الامام العلوي القول بالانتقال يعني عن عين ما قلده شيخنا
 في صورتين احدهما اذا كان مذهب غير امامه لحوط كما اذا حلف
 بالطلاق الثلاث على فعل شيء ثم فعله ناسيا او جاهلا وكان مذهب
 امامه عدم الحنث فاقام مع زوجته عاملا به ثم خرج منه لقول
 من يرى فيه وقوع الحنث فانه يجب له الاخذ بالحوط والزام
 الحنث والثانية اذا راي للقول المخالف لمذهب امامه دليلا قويا
 راجحا اذ الكلف ما موربا تابع فيه صلى الله عليه وسلم وهذا موافق
 لما روي عن الامام احمد والقدوري وعليه شمس طائفة من العلماء
 منهم ابن الصلاح وابن حمدان وهو الاذرعى انتهى عبارة السيد باذنه
 مختصرا عبارة ابن امير حاج لكن مع زيادة ذلك البحث الذي علمت
 ما فيه من اثر التلغيف وقال ابن امير حاج ما نصه وقال الرويان
 يجوز تقليد المذاهب والانتقال اليها بطلائة شروط ان لا يجمع بينها
 على صورة تخالف الاجماع في تزوج بغير صداق ولا ولي ولا شهوة
 فان هذه الصورة لم يعل بها احد انتهى قلزم هو مويد بل نص لما
 ذكرناه من دفع جواز التلغيف لانه الشئ ينبغي باستتار كنهه او
 فقد شرطه انتهى ثم قال الرويان وان يعتقد فمن قلده الفصل
 بوصول اخباره اليه ولا يتخذ أميا في عاقبة وان لا يتبع رخص المذاهب
 وتعب القرافي هذا بانه ان اراد بالخص ما ينقض فيه قضاء القاضي
 وهو اربعة ما خالف الاجماع او القواعد او النص او القياس لبيان
 فهو حسن متعين فان ما لا يقره مع تاكده بحكم الحكم فاولى انه لا يقره

مطلب في شروط التقليد

كتاب جامع

قبل ذلك وان اراد بالرخص ما فيه سهولة على المكلف كيف ما كان يلزم
ان يكون من قلده الامام ما كافي الميا والارواث وترك الالفاظ
في العقود بخلاف التقوى الله تعالى وليس كذلك وتغيب الاول بان الجمع
المذكور ليس بصائر فان ما كانا مثلالا يقران من قلده الامام الكافي
في عدم الصداق ان نكاحه باطل والا لزم ان تكون النكحة انما
عنده باطلة ولم يقل الكافي ان من قلده الامام ما كافي عدم الشهود
ان نكاحه باطل والا لزم ان تكون النكحة المالكية بلا شهود عنده
باطلة قلت في هذا التوجيه نظر غير خاف ومن المعلوم ان لا تكون النكحة
عند القايل بها الا بشروطها والا فليست النكحة فانتفى جواز التلفيق
انتهى ووافق ابن دقيق العيد الرواية على اشتراط ان لا يجمع في صورة
يقع الاجماع على بطلانها وان دل الشرط الثاني بان لا يكون ما قلده فيه
ما ينقض فيه الحكم لو وقع واقتصر الشيخ عز الدين بن عبد السلام على
اشتراط هذا وقال وان كان المأخذ ان متقاربان جاز والشرط الثالث
اشترآح الصدر للتقليد المذكور وعدم اعتقاده كونه متلاعا بالدين
متا خلا فيه ودليل هذا الشرط قوله صلى الله عليه وسلم والا ثم ما جاز في
الصدر ثم قال يعني ان ما جاز في صدر الانسان فهو اثم وانما افتاه
غيره انه ليس باثم وهذا انما يكون اذا كان صاحبه ممن شرح صدره
للايمان وكان المفتي له يعني بمجرد ظن او ميل الى هوى من غير دليل شرعي
فاما ما كان مع المفتي به دليل شرعي فالواجب على المفتي الرجوع اليه
وان لم يشرح له صدره وهذا كالحصن الشريف مثل الفطر في الشرف
وقد كان صلى الله عليه وسلم احيانا يامر الصحابة بما لا يشرح به صدره
بعضهم كما مر بنحو حديثهم والتخلل من غمرة الحديبية ومقاصداته لتعريض
ان يرجع من عامة وعلى ان من اتاه منهم يردده اليهم وبالجملة فاورده نقض
ليس لمؤمن الاطاعته وتلقيه بانشرآح صدره واما ما ليس فيه نص من
الله ورسوله ولا من يقتدى بقوله من الصحابة وكلف الامة فاذا وقع
في

في نفس المؤمن المطيع قلبه بالايمان المشرح صدره بنور المعرفة
فالبقيين منه شيء شك وحاك في صدره لشيء موجودة ولم يجد
فتا يعني فيه بالرخصة الا من يجبر عن رايه وهو من لا يتوق بعلمه وبدينه
بل هو معروف باتباع الهوى فهنا يرجع المؤمن الى ما جاز في صدره
وان افتاه هؤلاء المفتون وقد نص الامام احمد على مثل هذا بقوله
مجرد وقوع جواب المفتي وحقيقته في نفس المفتي يلزمه العمارة فتجيب
ابن السمعاني الى ان اولي الاوجه ان يلزمه وتغيبه ابن الصلاح
بانه لم يجده لغيره قلبه وما ذكره ابن السمعاني يوافق ما في شرح الزاهد
على مختصر القدوري وعن احمد العياض الفقرة بما يعتقد المستفتي
فكل ما اعتقده من مذهبه حل له الاخذ به ديانة ولم يحل له خلافه
انتهى وما في رعاية احبائهم ولا يكفيه ما لم تكن نفسه اليه وفي اصول
ابن مفلح الا شهر يلزمه بالترامة وقيل ويظنه حقا وقيل ويعلمه وقيل
يلزمه ان ظنه حقا وان لم يجد متفقا آخر لزمه كالحاكم به حاكم انتهى
يعني ولا يتوقف ذلك على الترامه ولا يكون نفسه اليه صحة كما صرح به
ابن الصلاح وذكر انه الذي تقتضيه القواعد وشيئا المص يعني
ابن الهمام على انه لا يشترط ذلك لا فيما اذا وجد ولا فيما اذا لم يوجد
ثم في غير ما كتاب من الكتب المذهبية ام احقية المقبرة ان المستفتي ان
امضى قول المفتي لزمه ولا فلا حتى قالوا اذا لم يكن الرجل فقيها فليفتي
فقيها فافتاه بحلال او حرام ولم يغرم على ذلك يعني لم يعمل به حتى افتاه
فقيه اخر بخلافه فلخذ بقوله وامضاه لم يجز له ان يترك ما مضاه
فيه ويرجع الى ما افتاه به الاول لانه لا يجوز له نقض ما مضاه بمجرد
كان او مقلدا لان المقلد متعبد بالتقليد كما ان المجتهد متعبد بالاجتهاد
ثم كما لم يجز للمجتهد نقض ما مضاه فكذا لا يجوز للمقلد لان اتصال
الامضاء بمنزلة اتصال القضاء بمنع النقص فكذا الاتصال الا
انتهى عبارة ابن امير حاج بنوع اختصار قلته ومن ذكر ما قاله محمد
رحمه الله في املاية لو ان فقها قال لارائه انت طالق البتة وهو ممن
يراهان لا تائم قضى عليه قاض بانها رجعية وسعة المقام معها وكذا اكل



قضا ما يختلف فيه الفقهاء من تحريم او تخليل او اعتان او اخذ مال او غيره ينبغي للفقهاء المتقضي عليه الاخذ بقضا القاضي ويدين رايه ويلزم نفسه ما الزمه القاضي وباخذ ما اعطاه قال محمد وكذا كدرجل لا علم لا علم له ابتلي ببلية قال عنها الفقهاء فافتوا فيها بجلال او حرام وقضى عليه قاضي المسلمين بخلاف ذلك وهو ما يختلف فيه الفقهاء فينبغي له ان ياخذ بقضا القاضي ويدين ما افتاه الفقهاء وان قضى له قاض بجلال او حرام ثم رجع الى قاض اخر فقضى له في ذلك بشئ بعينه بخلاف قضا الاول وهو ما يختلف فيه الفقهاء اخذ بقضا الاول وابطل قضا الثاني لان الحكم اذا وقع في موضع اجتهد لم يجز لقاضي من القضاة فسخه ولا يوثق حكمه الثاني الا انه يكون الاول لا يسوغ فيه الاجتهاد فلا يعتد به قال محمد ولو ان فيها عالما قال لامرأته انت طالق البتة وهو يرى انها ثلاث وامضى رايه فيها فيما بينه وبينها وعزم على انها حرمت عليه ثم رأى رأي عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه في ذلك هو الصواب وانها تطليقة واحدة يملك الرجعة امضى رايه الذي كان عزم عليه من امراته ولا يرد لها زوجة برأي حدث منه ولا يشبه هذا قضا القاضي له بخلاف رايه الاول لان قضا القاضي يهدم الراي والراي لا يهدم الراي وانه كان يرى ان البتة رجعية فعزم على انها واحدة بملك الرجعة فعزم على انها امراته ثم رأى انها ثلاث تطليقات وانها لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره لم تحرم وكانت امراته على حالها وهذا على ما قدمناه انه اذا عزم على امضا الاجتهاد لم يفتخ باجتهاد آخر كذا في شرح الكرخي على القدوري رحمه الله تلخيصا من ذهب عليه رعايها فمنع من قلد الامام الاعظم في نقض وضوئيه بخروج الدم مثلا في صلاة وطهارة من تقليده الامام ما كذا في عدم النقض به في صلاة اخرى وطهارة بامان يوم مما علمته من عبارات التي نقلناها وما قال في جامع الفصولين ولم يجز تخلفي ان ياخذ بقوله ما كذا وان قضي فيما خالف مذهبه وله ان ياخذ بقول قاض حكم عليه بخلاف مذهبه لان المنع من تقليد الامام ما كذا وغيره من الائمة الثلاث انما هو على احد الاقوال الثلاثة فمن التزم مذهبها معينا ان يلزمه فلا يقلد غيره في مسألة من السائل والاصح انه لا يلزمه كما قدمناه عن طائفة من القضاة وهو

على ما اذا بقي من اثار العمل السابق ما يمنع اللاحق كما قدمناه وليس العلم بما يخالف ما علمه ابطال لعلم السابق لان المقلد متعبد بالتقليد كالاقتداء واللاحق لا يبطل السابق كما في قضا امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه في المسئلة المشتركة المساء باليمية والجمارية بتسريك الاخوة الارباع الاخرى لام وقد كان قضى بسقوط الاشياء في حادته ثم ترك بينهم في هذه فقال ذاك على ما قضينا وهذا على ما نقضى وقد قلنا ان قولنا الهامة بن الهمام في الخبر الذي قدمته لا يرجع فيما قلناه اتفقا معناه الرجوع في خصوص العين لا خصوص الجنس ببعض ما فعله مقلدا في فعله اما ما كصلاة ظهر بمسح ربيع الراس ليس له ابطالها بافتقاده بعد التمام لزوم مسح كل الراس كما قد علمته لا الرجوع بمعنى منع الشخص من تقليده غير امامه في شئ يفعل مخالفا لما صدر منه كصلاة يوم على مذهب ابي حنيفة وصلاة يوم اخر على مذهب غيره وان كان المراد بالرجوع العلم في نظير ما مضى بخلاف مقتضى قوله كما ترى من ظاهر مقتضى الخبر وشرحه في كلامها خلافا ومع ذلك قد علمت تقييده بان يستثنى اثر يمنع من الفعل لا مطلقا وعلى كل من الامرين يثبت المدعى وهو جواز تقليد الامام ما كذا او غيره فيما يفعل مخالفا لما فعله على مذهب ابي حنيفة وهذا قال الكمال المحقق في شرحه على الهلاية المسمى بفتح القدير من باب التكليم في الفتاوى الصغرى حكم الحكم في الطلاق المضاف ينقض لكن لا يفتى به وفيما روى عن اصحابنا ما هو اوسع من هذا وهو ان صاحب الحادثة لو استفتى فيقضيها عدلا فافتى ببطلان البين المضافة وسعه اتباع فتواه واساك المرأة كالحالف بطلاقها وروى عنهم ما هو اوسع من هذا وهو انه اذا استفتى أولا فقيما فافتاه ببطلان البين وسعه اساك المرأة فان تزوج اخرى وكان حلف بطلاق امرأته يتزوجها فاستفتى فيقضيها فافتاه بصحة البين فانه يفارق الاخرى ويسكن الاولى بفتواها انتهى عبارة الكمال رحمه الله ومثله في الفتاوى البرازية قلت فهذا بيان للملاد بقوله في الخبر لا يرجع فيما قلده فيه اي بخصوص عينه اما مثله فيقلد ما يوافق المفتي مخالفا لما سبق فيجوز والانا قضى كلامه في الاصول اذ هو رجوع بخلاف ما علمه اذا اراد به الجنس واذا اراد العين لانهما قضية وقد نص عليه في الفتاوى الصغرى حيث قال لو افتاه مفتي بالحرام افتاه آخر بالحرمة بعد ما علم بالقول الامم في فانه يمل

مطلب صحيح التقليد بعد الفعل

بالفتوى الثانية في حق امرأة أخرى لا في حق الأولى ويعمل بكلام المفتين في حادثة انتهى وأعلم أنه يصح التقليد بعد الفعل كما إذا صلى ظاهراً صحيحاً على مذهبه ثم تبين بطلاناً في مذهبه وصحها على مذهب غيره فله تقليده ويجزى بتلك الصلاة على ما قاله في النزاهة روى عن الإمام الثاني وهو أبو يوسف رحمه الله أنه صلى يوم الجمعة مفصلاً من الأحكام وصلى بالناس وتفرقوا ثم أخبر بوجود فارة ميتة في بئر الحرام فقال اذن فاخذ بقول اخواننا من أهل المدينة إذا بلغ الماقلتين لم يحمل خبثاً انتهى ونقله العلامة ابن أمير حاج عن القنية على جهة التمسك كما في أنه المجتهد بعد اجتهاده في حكم ممنوع من تقليد غيره من المجتهدين فيه انتهى ولا يرد علينا لأن الأمر على المجتهد لا المقلد في ذلك وأما صحة الأقدام على التقليد فيما هو مخالف لمذهبه من المسائل فلما قدناه عن الأصوليين على الصحيح ولما قال في تبيينه الدهر فيل الإمام الخنذري رحمه الله عن رجل شاف من المذهب ترك صلاة سنة أو سنتين ثم انتقل إلى مذهب أبي حنيفة كيف يجب عليه القضا يقضيها على مذهب الكافي أو على مذهب أبي حنيفة فقال على أي المذهبين قضى بعد أن يعتقد جوازها جازاً انتهى وهذا نص في صحة التقليد بعد العمل بخلاف ما عمل من جنسه فتحصل مما ذكرناه أنه ليس على الاثنين التزام مذهب معين وأنه يجوز لهم العمل بما يخالف ما عمل على مذهبه متعلداً فيه غيراً ما مذهباً بشرطه ويعمل بامر من متصدين في حادثة لا تعلق لراحة منها بالأخرى وليس له إبطال عين ما فعله بتقليد إمام آخر لأن مقتضى العمل كما مقتضى القاضى لا يتقد من تمتع حقيقة التقليد العمل بقول من ليس قوله إحدى الحجج التي لا رعية بلا حجة منها وليس الرجوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم والاجماع من التقليد لأن كلامهما حجة شرعية من الحجج الأربع وعلى هذا اقتصر الكافي في تحريره فقال ابن أمير حاج وعلى هذا عمل العامة بقول المفتي وعلى القاضي بقول العدول لأن كلامهما وإن لم يكن إحدى الحجج فليس العمل به بلا حجة شرعية إلا بحج النص أخذ العامة بقول المفتي وأخذ القاضي بقول العدول انتهى قلت وفيه تأمل لأن النص وإن أخذ العامة بقول المفتي مجرداً عن الدليل فعدم علمه بالدليل تقليد في الحكم والألزام القاضي مقتضى فتوى المفتي

بالتقليد

المفتي وليس يلزم إلا بالامتناع بالفعل كما علمت وقال في الحاوي المقدسي التقليد جفلة الشيخ كالعادة في العنق حقاً كان أو باطلاً وهو أنواع واجبة وجائز وحرام قالوا يجب تقليد المصنوع من الخطأ وهو النبي صلى الله عليه وسلم المبعوث بالحق وهذا ليس بتقليد حقيقة إذا التمسك في الشرع عبارة عن قبول قول الغير من غير أن يفرق حقيقة لكن يسمى تقليداً عرفياً والتقليد الجائر تقليد العامة لعلماء الدين في الفروع بالاجماع وتبني أصول الدين مختلف فيه لا ستوا المكلفين به في أصله وهو النظر والاستدلال فيما كان معقولاً وسهولة التعلم لما كان خاصة قدر ما يتعلق بصحة الأيمان والإسلام وفي تقليد العالم للعلماء في الفروع أيضاً اختلاف وأما التقليد الحرام فهو كتقليد الأبا والأكابر في الباطل انتهى تنبيه قال السيد السمرقندي رحمه الله لا أنكار على من فعل ما اختلف المجتهدون في تحريمه لأن المصيب واحد لا تعلمه فلا يتم على المخطئ ولا يتكر الحنفى على أن فقه النكاح بلاولى للكونه يرى حله والكافي والشيخ يعترض على الكافي فيه فيكون منكر باتفاق المحسب والمحسب عليه وقال السبكي أنه لا أقوله في مسألة الشطرنج أنه لا يحرم على الكافي لقوله مع الحنفى وإنما يحرم على الحنفى وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام إن الأولى التزام الأسنن لا حرط له في دينه أي من كل مذهب وكذا في الإيضاح لابن هبيرة وأتفق العلماء على استحباب الخروج من الخلاف فإذا كان بين التجرم والجواز فلا حرجاً أفضل وإن كان في الإيجاب والاستحباب فالفعل أفضل وإن كان في الشرعية وعدمه فالفعل أفضل كقراءة البسلة في الفاتحة فإنها مكروهة عند ماكره واجبه عند الكافي سنة عند أبي حنيفة فأن ورد ما لا يمكنه الخروج من الخلاف فيه نحو الجهر بالبسلة سنة عند الكافي فحق الأسرار بها سنة عند أبي حنيفة وأحمد وعند مالك السنة ترك ذكرها ففي مثل هذا الأولى اتباع الأكثر وعلى هذا أدى ما استمر من اختلاف الرائدين من ترك الجهر بها في اجماع مع أن الخطأ قد يكون منهم من يعتقد مذهب الكافي في الأسرار واستمر وأعلى الأسرار بها ما ذكر وهو المانع من الجهر لا يفي مع الأكثر فلو لا ذلك لجهرت انتهى كلام ابن هبيرة رحمه الله وأعلم أن السنة شأنها عدم الملازمة عليها بما يورث إلى الاعتقاد العام وجوبها وقد حقق الحالين العام أنه لا حرجاً طافى

مطلب نقيض التقليد إلى واجب وجائز وحرام

مطلب ما عدا التقليد

تذكر القراءة خلف الامام في جميع الصلوات الا في الليلين منع المأموم من القراءة
 خلف الامام مطلقا والله اعلم وهو الوقت بمنه وكرمه وكان الفراغ
 من تأليفه يوم الجمعة المبارك راحة شهر رجب الحرام ١٢٧٥
 سنة واربعمائة و الف و كتابه هذه الشجرة يوم الاحد ثاني ربيع الثاني
 الذي هو من شهر ربيع و مائة و الف من الهجرة النبوية
 على صاحبها افضل الصلاة والسلام على يد تلميذها

الفقير الفاني محمد بن محمد النعاني

عفا الله تعالى له ولوالديه

ولساير المسلمين

اجمعين امين

امين

ام

محمد



صاحبها محمد بن محمد النعاني

صاحبها محمد بن محمد النعاني واولاده
 الرضا